

وباء كورونا يغزو
مزارع الشاي في الهند

تشيناي (الهند) - عندما ثبتت إصابة عامل مزارع الشاي الهندي بهولاناث ناتو وزوجته بفيروس كورونا المستجد، لم يكن مصدر قلقهما الأكبر هو صحتهما بل مكان الحجر الصحي وكيف يمكنهما الحصول على الطعام وشرب الماء بعد توقفهما عن العمل مؤقتاً.

ونظراً لأن بعض المدن الأكثر تضرراً من الأزمة في الهند تشهد هدوءاً في الصالات الجديدة، تتزايد الإصابات بين الملايين من جامعي الشاي، إذ يعيش الكثير منهم في أماكن ضيقة حيث يصعب تنفيذ تدابير للحد من انتشار الفيروس.

وكانت نتيجة الاختبار الإيجابية وأوامر المستشفى بالحجر الصحي بمثابة كابوس لوجيستي لأسرة ناتوس، حيث أمضى الوالدان آخر 15 يوماً منعزلين في كوخ خشبي خلف منزل المزرعة المكون من غرفتين والذي يتعايشان فيه مع أطفالهما.

وقال ناتو (55 عاماً) من منزله في ولاية البنغال الغربية "قررنا تحويل سقيفة حيث كنا نَحْرِن الأخشاب احتياطاً لنفاد غاز الطهي إلى غرفة مؤقتة لنقيم فيها أنا وزوجتي في عزلة. دخلت ابنتي المراهقة إلى المطبخ لأول مرة لطهي الطعام، بينما حاول شقيقها الأكبر جلب مياه الشرب لنا. لم يرغب أحد في مساعدتنا لأن الجميع خائفون. بقينا لوحدنا ودون طعام".

وقالت مجموعة صناعة الشاي، رابطة الشاي الهندية، إنها تضغط من أجل المزارع لضمان التطعيم في الموقع لجميع العمال وعائلاتهم.

وقال أريجيت راسا الأمين العام للجمعية "نحن لسنا مهتمين فقط ولكننا نشركم بشكل كامل مع سلطات المنطقة للحفاظ على سلامة عمال مزارع الشاي. وتوجد إرشادات مخصصة لها ونحن نضمن اتباع منظورينا لها. إن فحوصات الحمى والأقنعة والتعقيم ومراكز رعاية كوفيد أمر لا بد منه. لقد تمكنا من الحفاظ على أعداد المصابين منخفضة، ولكن التحدي لا يزال قائماً".

وفي قلب المزارع، حيث يعني موسم قطف الشاي المستمر العمل دون توقف، قال العمال إنهم لا يستطيعون الوصول إلى مرافق الحجر الصحي المنفصلة وكانوا قلقين باستمرار من انتشار العدوى لعائلاتهم.

وقال فيكتور باسو مؤسس دوراس جاجرون، وهي مؤسسة خيرية تعمل للدفاع عن حقوق عمال الشاي، "هناك ما يصل إلى ثلاثة أجيال تعيش في هذه المنازل المكونة من غرفتين، والتي غالباً ما تكون متداخلة، مع بيت راحة واحد مشترك".

المزارعون يعيشون في
أماكن ضيقة حيث يصعب
تنفيذ تدابير للحد من انتشار
الفايروس وغياب المرافق
الصحية

وأضاف "إنها وصفة لكارثة، تحتاج مستشفيات مزارع الشاي إلى العمل، وإذا لم تنشأ أماكن آمنة للعزل، فإن الوباء سينتشر كالنار في الهشيم".

وفي باناراهات بمنطقة جالباغوري بغرب البنغال، كان جانجرام تيلي، الذي يعمل حارس أمن، يراقب بقلق حالات الإصابة بفيروس كورونا في حديقة الشاي التي يعمل بها.

وقال تيلي (39 عاماً) إن "هناك حنفية ماء واحدة لكل أربعة منازل. بالنسبة إلى العائلات المتضررة، يعد الوصول إلى نقطة المياه أو شراء الخضراوات مرهقا. وينتشر المرض لدرجة أن الجيران يترددون في تقديم المساعدة، لكن البعض منا يجمع الأموال لضمان حصول العائلات المريضة على ما تحتاجه".

وبينما مرت حمى ناتو، كانت الأسابيع الثلاثة الماضية محفوفة بالمخاطر بشكل خاص لأن مدخرات الزوجين قد نضبت.

وقال ناتو، الذي يكسب حوالي 7 آلاف روبية هندية (96 دولاراً) شهرياً ويحصل فقط على أربعة أيام إجازة مرضية مدفوعة الأجر، "أشعر أنني بحالة جيدة ولكن لا يمكنني الخروج لأيام قليلة أخرى. ونحتاج إلى طعام في المنزل واحتياج إلى إعادة شحن هاتفي، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكنني من خلالها الوصول إلى طبيب أو أي مساعدة، لا بد لي من العودة إلى العمل".



الوباء يفتك بالفقراء



بلادي وإن جارت علي تحمّلني

أزمة لبنان تضيق الخناق
على العمال السوريين

مهاجرون ولاجئون يفكرون في العودة بعد أن ضاقت سبل العيش

وتابع ربيع "أعمل أيضاً ناطورا ليليا لإحدى البنيات في جبل لبنان، وأسكن مع عائلتي في غرفة الناطور الخاصة بتلك البنانية، لكني لم أعد أستطيع أن أوفر أي مبلغ من المال لأرسله لأهلي في سوريا، كما كنت أفعل سابقاً. ولو لم يكن بيتي مهدوماً لكانت فكرت بشكل جدي بالعودة إلى سوريا".

وقال "تعيش هنا في لبنان حالة رعب حقيقية بسبب ارتفاع كلفة الطبابة، في الأسبوع الماضي أنجب أختي طفلاً، فبلغت كلفة الولادة أربعة ملايين ليرة لبنانية، كما أن المولود احتاج للاكسجين لعدة أيام وبلغت كلفة استشفائه 13 مليون ليرة، وهو مبلغ ضخم يعادل كل ما جمعه أختي منذ سنوات".

ويعمل معظم السوريين في لبنان مياومين وموسمين، وبأجور أقل من أجور اللبنانيين ودون ضمانات اجتماعية، ويقوم معظمهم بالانشغال الصعبة.

ولا يقبل اللبنانيون بنفس شروط العمل التي يقبل بها السوريون وكان من ناحية دوام العمل أو الأجر، ويجد السوريون سوق العمل في لبنان مفتوحاً أمامهم، بسبب هروب أصحاب العمل من تحمّل أعباء اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ويدخل السوريون الراغبون بالعمل إلى لبنان حالياً بموجب تعهد مسبق بالمسؤولية، يقدم من قبل الأشخاص أو المؤسسات أو الشركات، ويتم التعهد بموجبه بالسعي لدى وزارة العمل للاستحصال على إجازة عمل للعامل السوري وفقاً للأصول.

وقال رئيس رابطة العمال السوريين في لبنان مصطفى منصور "إن العمالة السورية في لبنان موجودة تاريخياً، وهي تتضمن العمالة الموسمية في قطاعي الزراعة والبناء، حيث كان عدد العمال يتراوح بين مئة ألف وثلاثمئة ألف بحسب الحاجة".

وأوضح أنه "قبل العام 2014 كان يسمح للمواطن السوري الراغب بالهجرة إلى لبنان بالحصول على إقامة لمدة ستة أشهر، وبعد هذا التاريخ اعتمد لبنان نظام الكفالات، وبات العامل بحاجة لكفيل للعمل في لبنان، ومنذ ذلك الوقت استقدم العمال السوريون أسرهم بأعداد كبيرة".

ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد العمال السوريين في لبنان، وتشير أرقام وزارة العمل إلى أن عدد الإجازات للعمال السوريين بلغت 1733 في العام 2019 فيما هذا الرقم لا يقارن بالعدد الفعلي للعمال السوريين في لبنان الذي يعد بمئات الآلاف.

وقال ربيع الذي فضل عدم ذكر اسمه كاملاً "أتيت إلى لبنان منذ 12 عاماً وأعمل منذ ذلك الوقت في شركة توفر خدمة الإنترنت في جبل لبنان، فأقوم بجمع مستحقات الشركة من المستهلكين، وأتقاضى منذ العام 2015 مليوناً ومئتي ألف ليرة لبنانية، وهو مبلغ كان يعادل 800 دولار في ذلك الوقت، ولم تكن لدي مشكلة قبل الأزمة الاقتصادية التي برزت في لبنان منذ عامين".

وأضاف "اليوم هذا المبلغ لا يكفي لتأمين حاجات المأكل والمشرب لعائلة صغيرة كعائلتي المؤلفة من أربعة أشخاص، في ظل الغلاء الفاحش".

بعض اللبنانيين يحفلون
السوريين سبب الأزمة
الاقتصادية ويتعاملون
معهم بفوقية وبطالبونهم
بالمغادرة رغم أنهم يعملون
بالمهن الشاقة

وعن موضوع الطبابة، قال سعيد الذي يعمل حارساً ليلياً ويسكن حالياً في غرفة حارس في إحدى البنيات في منطقة البروة في جبل لبنان مقابل الاهتمام بشؤون تلك البنانية "مؤخراً تعبت صحياً، فذهبت إلى سوريا، لأن كلفة العناية الصحية في لبنان مرتفعة جداً، مضيفاً "لقد أصبت بالاكتهاب بسبب عدم الاستقرار المادي والاجتماعي وعدم تمكني أحياناً من إرسال المساعدة لأهلي، خاصة أن لدي أخوين معاقين".

وعن معاملة اللبنانيين للسوريين، أشار سعيد إلى أن "بعض اللبنانيين يحفلوننا نحن السوريين سبب الأزمة الاقتصادية ويتعاملون معنا بفوقية وعنصرية، فيما نحن هنا لنعمل ونكسب رزقنا بعرق جبيننا، ولكن غالبيتهم يتعاملون معنا باحترام".

وتعتبر وزارة العمل اللبنانية أن لبنان يعاني من أزمة حادة في العمالة الأجنبية وخاصة السورية منها، وقد تفاقم هذه الأزمة بعد تدفق النازحين السوريين نتيجة الحرب في سوريا.

قدر السوريين أن يواجهوا المشاق بمجرد مغادرتهم لبلادهم، ففي هجرتهم ولجوئهم إلى لبنان صاروا يكسبون رزقهم من الأعمال الشاقة التي لا يقبل عليها اللبنانيون، ولكن بمجرد تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد انهيار الليرة اللبنانية ازداد وضعهم سوءاً بل اتهمهم البعض بأنهم مساهمون في الأزمة لذلك يفكرون في العودة إلى بلادهم.

بيروت - أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان على العمال السوريين سلباً، أسوة بأقرانهم اللبنانيين فتاكدت أجورهم مع انهيار الليرة، وبعضهم فقد عمله، ما دفع عدداً منهم للتفكير بالعودة إلى بلادهم.

ويعتمد الاقتصاد اللبناني في بعض قطاعاته على الاستخدام الكثيف للعمالة الأجنبية ومن بينها العمالة السورية التي ساهمت بشكل كبير في قطاعي البناء والزراعة خاصة. قبل الأزمة السورية التي أسفرت عن نزوح حوالي مليون ونصف مليون سوري إلى لبنان. وأصبحت العمالة السورية متواجدة في الفنادق والمطاعم وفي خدمات الاستقبال والإدارة والمستشفيات والصيديات والمهن الخاصة بالكهرباء والتجارة والخياطة وغيرها.

وإدت الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان منذ حوالي عامين إلى ارتفاع مستويات البطالة بين العمال السوريين، وبسبب ارتفاع كلفة إيجار المساكن، يتحائل الكثير من السوريين العاملين في المدن في لبنان على موضوع السكن من خلال قيامهم بأعمال الحراسة ليلاً في البنيات، دون مقابل، على أن يُسمح لهم بالسكن في الغرف المخصصة للحراس في تلك البنيات دون مقابل أيضاً.

وقال سعيد صالح الحاج محمد "بعد اندلاع الأزمة السورية في العام 2011 لم أستطع أن أكمل دراستي في سوريا وكنتم أدرس اللغة العربية، فانتقلت إلى لبنان بهدف العمل لفترة وجيزة ريثما تنتهي الأزمة فاتمكنت من إكمال تعليمي، لكن الأزمة استمرت".

وأضاف "قمت بعدة أعمال في لبنان، عملت في مجال التمديدات الصحية والدهان، كما عملت في مطعم وكافيه وكان الدوام طويلاً من الساعة 11 صباحاً حتى الـ12 ليلاً مقابل 500 دولار شهرياً، لكن صاحب المطعم توقف عن الدفع فجأة، ففكرت عملي بعد أن رفض أن يدفع لي مقابل أعصابي ولي في ذمته 900 دولار أميركي".

وتابع سعيد "لا توجد وسيلة لاستعادة حقوقي، وأعرف الكثير من السوريين غيري الذين تم الاستغناء

